S/PV.7625

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٦٢٥**

الأربعاء، ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد راميريث كارينيو	(جمهورية فنزويلا البوليفارية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إسبانيا	السيد دي لا كابي غارسيا
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيللي
	أوكرانيا	السيد يليتشينكو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة سيسون
	اليابان	السيد يوشيكاوا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1604075 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يستمع المجلس في هذه الجلسة إلى إحاطتين إعلاميتين يقدمهما السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسفير موتوهيدي يوشيكاوا، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

أعطي الكلمة الآن للسيد ولد الشيخ أحمد.

السيد ولد الشيخ أحمد: سيدي الرئيس، شكرا لإعطائي هذه الفرصة لإطلاع مجلس الأمن على آخر المستجدات في اليمن.

لقد مر شهران على محادثات السلام التي جرت في سويسرا والتي جمعت المشاركين وجها لوجه للمرة الأولى. وقد نتج عن هذه المباحثات اتفاقات تبلورت على أكثر من صعيد وساهمت بتقديم دعم معنوي وعملي لليمنيين ومنها إيصال المساعدات الإنسانية إلى مدينة تعز وإطلاق سراح بعض المعتقلين.

إن إعلان وقف الأعمال القتالية في اليوم الأول للمحادثات ترافق مع إنشاء لجنة خاصة للتهدئة والتنسيق تهدف إلى ترسيخ الالتزام بهذا الإعلان. كما تم الاتفاق على إطار عام للتفاوض يستند إلى أبرز توصيات قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥). وشكلت المباحثات انطلاقة لمسار السلام وإنهاء التزاع.

خرج المشاركون من جولة المفاوضات بروح إيجابية ومقترحات عملية وتوصيات تحمل أملا بمستقبل أفضل لليمن واليمنيين.

إلا أن الوضع الأمني، ومع الأسف الشديد، لم يتحسن مع نهاية المحادثات. فخسر البلد المزيد من الأرواح وارتفع عدد الجرحى، ولا سيما بين المدنيين. وقد أشارت أحدث تقارير الأمم المتحدة إلى أن عدد الوفيات فاق الستة آلاف منذ شهر آذار/مارس الماضي وزاد عدد الجرحى عن ٣٥ ألفا.

إن اليمن اليوم يعيش أصعب أيامه.

مناطق عدة في اليمن لا تزال تعاني من الغارات الجوية والعمليات العسكرية. كما ارتفع عدد الصواريخ التي أطلقت دون تمييز على أراضي المملكة العربية السعودية. وزادت في الآونة الأخيرة حدة الأعمال القتالية وزاد معها الشحن الإقليمي مما يهدد بتأخير انعقاد الجولة التالية من المحادثات.

في موازاة ذلك، تزايد حجم الهجمات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية في عدن ولحج وشبوة وصنعاء وارتفعت حدتها. كما طالت الهجمات حواجز التفتيش الخاصة بالجيش اليمني بالإضافة إلى منازل قادة ومسؤولين أمنيين. وتواصلت في الأسابيع الأخيرة عمليات اغتيال السياسيين والمسؤولين الأمنيين في جنوب البلد. ففي ٢٨ كانون الثاني/يناير، تم استهداف القصر الجمهوري في عدن مما أدى إلى مقتل ثمانية أشخاص من بينهم مدنيين.

وهذا الصباح قام انتحاري بتفجير نفسه في معسكر للجيش اليمني في عدن متسببا في مقتل عشرة أشخاص على الأقل بحسب التقارير الواردة.

لقد أشرت أكثر من مرة إلى التواجد المتزايد للمنظمات الإرهابية في اليمن، الأمر الذي يشكل خطرا طويل الأمد على اليمن وعلى المنطقة عامة. فغياب الدولة عن مناطق عدة سهل انتشار هذه المجموعات. تنظيما القاعدة والدولة الإسلامية منتشران حاليا في أنحاء عدة في البلد. وقد وردت تقارير عن تزايد وجود القاعدة في مساحات واسعة في محافظة حضرموت وعن سيطرتها على المرفأ وحركة الملاحة وتجارة النفط غير القانونية. إن التقارير الواردة عن التعرض للمدنيين وعمليات الرجم وإعدام الجنود والمدنيين تدعو للقلق.

إن الحريات الأساسية لليمنيين، ولا سيما حرية الرأي والتعبير، تنتهك بشكل مستمر. فحالات التعرض للناشطين المدنيين شهدت ارتفاعا ملحوظا وارتفع معها عدد التقارير عن التعنيف والاعتقال القسري للإعلاميين. إن عمليات ترهيب الإعلاميين والتعرض لهم تعتبر من أبرز انتهاكات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن اليمنيين يعانون وبشكل متواصل ومتزايد من انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني. إن احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أمر أساسي حتى يتمكن اليمن من تخطي هذه الأزمة بعزم وسلام. إن منظمات وبرامج الأمم المتحدة تبذل أقصى جهدها لضمان حقوق اليمنيين وتقديم المساعدات الضرورية لهم. ومن المهم أن يحظى موظفو الأمم المتحدة بحرية التحرك والعمل من دون شروط أو عوائق تؤثر على عملهم. أدعو الحكومة اليمنية وكافة الأطراف المعنية إلى الالتزام بهذه المبادئ والأعراف وتيسير عمل سائر منظمات الأمم المتحدة.

لقد قمت خلال الأسابيع الأخيرة بجولات مكثفة مع قادة يمنيين وأطراف إقليمية. كما طرحت التحديات التي تعرقل مباحثات السلام مع وزراء خارجية المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية وفرنسا بالإضافة إلى أمين عام مجلس التعاون الخليجي، ونائب وزير خارجية اليابان، وكذلك نائب وزير خارجية جمهورية كوريا، وكلهم أكدوا دعمهم المتواصل للتوصل إلى حل سياسي سلمي ينهي النزاع.

كما التقيت بنائب الرئيس اليمني ورئيس الوزراء خالد بحاح في ٨ و ١٦ كانون الثاني/يناير بالإضافة إلى ممثلين من الحكومة اليمنية وشخصيات من المجتمع المدني. وزرت صنعاء للقاء مسؤولين من الحوثيين، والمؤتمر الشعبي العام وبعض الأحزاب السياسية والمنظمات النسائية والشبابية.

وقد تبين لي في آخر جولة من مباحثاتي أن بعض الالتزامات الإيجابية التي توصلت إليها محادثات السلام في سويسرا دخلت حيز التطبيق. ونحن ندرك أنها ليست بأهمية الحل السياسي الشامل للنزاع، إلا أن انعكاساتها على الشعب اليمني ملحوظة وضرورية ولا شك أنها خطوات تمهيدية سوف تساعد على التوصل إلى السلام.

لقد عملنا مع الحوثيين على إطلاق سراح معتقلَين سعوديين في ١٤ كانون الثاني/يناير بعد اعتقالهما لما يقارب العشرة أشهر وقد رحب سعادة الأمين العام للأمم المتحدة بهذه الخطوة وأثنت عليها المملكة العربية السعودية. وتبعها مباشرة إطلاق سراح وزير التعليم الفني والتدريب المهني، الدكتور عبد الرزاق الأشول، وأربعة ناشطين سياسيين وإعلاميين يمنيين. وسوف أواصل المطالبة والعمل من أجل إطلاق سراح معتقلين آخرين.

وانطلاقا من الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في سويسرا، تمكنت منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من دخول مدينة تعز التي انقطعت عنها المعونة لأشهر عديدة. فمنظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء الدولي وجمعية أطباء بلا حدود تمكنت من توصيل مساعدات إنسانية حيوية إلى داخل تعز. وأتمنى أن يستمر تدفق المساعدات لهذه المدينة وغيرها من المناطق التي عانت الكثير في الأشهر الأخيرة. وأكرر هنا مرة أخرى أن على كل الأطراف ضمان التحرك الآمن وغير المشروط للمنظمات الإنسانية في كل أنحاء البلد.

بالإضافة إلى ذلك، واصلت العمل من أجل التوصل إلى اتفاقات من شأنها أن تحفظ مؤسسات الدولة التي يعتمد عليها اليمنيون. إن الحرص على استمرارية عملها يدعم استمرارية تقديم الخدمات، وسيساعد اليمن على استعادة حيويته الاقتصادية بشكل أسرع وأكثر فعالية بعد التوصل لاتفاق لتخطي الأزمة الحالية. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى اجتماع أعضاء مجلس إدارة البنك المركزي مؤخرا بعمّان بمشاركة وزير المالية اليمني ومحافظ البنك المقيم بصنعاء. وأنا أعمل حاليا مع منسق الأمم المتحدة المقيم في اليمن ومنظمة اليونيسف والبنك الدولي على تفعيل صندوق الرعاية الاجتماعية الذي يهدف إلى تقديم دعم مادي لليمنيين.

لا شك أن هذه بعض الإجراءات الإيجابية التي تعكس نية واضحة للتعاون من أجل حفظ دور وفعالية هذه المؤسسات لصون حقوق اليمنيين. إن الالتزام بهذه التدابير وتطبيقها يتطلب دعما سياسيا متواصلا من جميع الأطراف بالإضافة إلى دعم المانحين السخي للتمكن من سد الثغرات وإدارة الأموال واتخاذ التدابير اللازمة بما يساعد على استقرار الاقتصاد اليمني. إن النزاع الحاصل قد تسبب في ضرر كبير لنشاط القطاعين العام والخاص، وكلاهما في غاية الأهمية من أجل قدرة الاقتصاد والشعب اليمني على تخطي الظروف الحالية.

لا شك أن المساعدات الإنسانية حيوية لكنها محدودة النطاق، ولا يزال العديد من اليمنيين يعتمدون على القطاع الخاص. لذلك اعتبر الضرر الكبير الذي لحق بهذا القطاع مصدرا للقلق الشديد.

على الرغم من عدم الالتزام بقرار وقف الأعمال القتالية، فقد تمكنت لجنة التهدئة والتنسيق من متابعة أعمالها بمشاركة بناءة من جميع الأطراف.

وقد اتفقت الأطراف على ترسيخ مهام اللجنة وتقوية دورها، على أن يتم الاتفاق على مقر مناسب لأعمالها. فعمل لجنة التهدئة والتواصل جوهري لضمان الالتزام بوقف الأعمال القتالية في المستقبل.

ورغم بعض الخطوات الإيجابية، لا يزال التباعد في وجهات النظر عميقا بين الجهات اليمنية، مما يدعوني إلى التريث في الدعوة إلى جولة جديدة من محادثات السلام حيث أن الأطراف منقسمة بين ضرورة إعلان وقف الأعمال القتالية قبل المحادثات أو الذهاب إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى وقف الأعمال القتالية. وأنا، وللأسف الشديد، لم أتلق بعد أي ضمانات للالتزام بوقف إطلاق النار. وهنا، أكرر ما ردده الأمين العام أكثر من مرة: إن حل الأزمة اليمنية ليس عسكريا وإن الالتزام بوقف الأعمال القتالية الذي يؤدي إلى وقف كامل لإطلاق النار هو الحل العملي الوحيد لهذه الأزمة. وأدعو جميع أعضاء المجلس إلى دعم هذه الخطوة والتحرك لتطبيقها بأسرع ما يمكن.

لقد عانى اليمن الكثير وتحمل اليمنيون الويلات. فالبنية التحتية تهدمت والعائلات تشتت والتركيبة الاجتماعية تفككت والمرحلة صعبة ودقيقة ومع كل يوم يمر، يخسر اليمن المزيد من أرواح أبنائه الأبرار. إن وقف الأعمال القتالية من جديد سوف يفسح المجال لإجراء محادثات مستقبلا وإبرام اتفاقات تمهد لمرحلة انتقالية سلمية. وسوف أتابع العمل بشكل مكثف مع الجهات اليمنية والإقليمية والدولية كافة للتوافق على ركائز الحل السلمي. إن النزاع في اليمن هو نزاع سياسي ولا يمكن للحل إلا أن يكون حلا سياسيا. وحده، مسار السلام سوف يؤمن مستقبلا آمنا وسلميا للبلد واليمنيين. لقد برهن هذا الشعب الكريم في ما سبق مرارا على قدرته على تقديم التنازلات وبذل التضحيات من أجل الحفاظ على وحدة البلد، وعلينا أن نعمل سويا لمساعدة اليمن على استعادة مبادئ التسوية، فهذا هو الطريق الوحيد للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، يقضي على العنف ويساعد في بناء

مسار للسلام يجمع اليمنيين بكامل أطيافهم ويفسح لهم المجال للعمل معا من أجل مستقبل أفضل لهم ولليمن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد ولد الشيخ أحمد على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسفير يوشيكاوا، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

السيد يوشيكاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): عملا بالفقرة ١٩ (هـ) من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، يشرفني أن أقدم تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن عمل اللجنة المنشأة عملا بذلك القرار. وسيتم تعميم نص بياني على الأعضاء.

إن هذه هي أول إحاطة إعلامية أقدمها للمجلس بصفتي رئيس اللجنة. وقدمت سلفي، السفيرة ريموندا مورموكايته، آخر إحاطة إعلامية إلى المجلس في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ (انظر S/PV.7542). وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتناني لعملها الممتاز في رئاسة اللجنة.

قدم فريق الخبراء التابع للجنة تقريره النهائي (انظر S/2016/73) إلى اللجنة في ١١ كانون الثاني/يناير وأطلع اللجنة على نتائجه وتوصياته الرئيسية في ٢٢ كانون الثاني/يناير. ووفقا للفقرة ٥ من القرار ٢٢٠٤ (٢٠١٥)، قدم الفريق تقريره إلى المجلس في ٢٢ كانون الثاني/يناير، والذي نشر في ٢٦ كانون الثاني/يناير.

تأتي إحاطتي الإعلامية قبل فترة وجيزة من تصويت المجلس على مشروع قرار جديد، يجدد من خلاله تجميد الأصول وتدابير حظر السفر، وكذلك ولاية فريق الخبراء. ويتيح مشروع القرار الجديد لأعضاء المجلس فرصة لتحسين تنفيذ تدابير الجزاءات المحددة الأهداف، لا سيما الحظر على الأسلحة المحدد الأهداف، وتقديم إرشادات إضافية في هذا الشأن. وفي حين أن هناك وجهات نظر مختلفة بشأن أداة الجزاءات، فإن المجلس يدعو بشكل جماعي إلى إيجاد حل سياسي للأزمة وإلى دعم جهود المبعوث الخاص للأمين العام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، أود أن أؤكد مجددا أن الجزاءات أداة هامة متاحة لمجلس الأمن لأغراض وقائية وليست عقابية، وأنه ينبغي للمجلس الاسترشاد بالمادتين ٣٩ و ٤١ من ميثاق الأمم المتحدة عند النظر في الجزاءات. فالجزاءات ليست غاية في حد ذاتها، بل يتعين استخدامها لدعم العملية السياسية التي ينبغي أن يقودها اليمنيون وتقوم الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام بالوساطة فيها.

في الختام، أود أن أؤكد أهمية تنفيذ الدول الأعضاء الكامل لجميع تدابير الجزاءات المفروضة بموجب القرارات ٢١٤٠ (٢٠١٤) و ٢٢٠٤ (٢٠١٥) و ٢٢١٦ (٢٠١٥)، فضلا عن الحاجة إلى التقيد بالتزامات الإبلاغ ذات الصلة. وأود تشجيع جميع الدول الأعضاء على التعاون مع فريق الخبراء، بما في ذلك من خلال تزويد الفريق بالمعلومات المطلوبة في الوقت المناسب وتسهيل زياراته.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفير يوشيكاوا على إحاطته الإعلامية.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.